

Some social factors and entrepreneurship: A field study on women entrepreneurs in the city of Tobruk

Ahmed Saleh Abdulrahman Mohammed *

Master's degree in Sociology, Libyan Academy for Graduate Studies, Tobruk, Libya
Contributor to the Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Tobruk,
Tobruk, Libya

*Corresponding author: ahmed.salih@tu.edu.ly

بعض العوامل الاجتماعية وريادة الأعمال دراسة ميدانية على النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق

أ. أحمد صالح عبد الرحمن محمد *

ماجستير علم اجتماع، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طبرق، ليبيا
متعاون بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طبرق، طبرق، ليبيا

Received: 29-08-2025; Accepted: 10-11-2025; Published: 23-11-2025

Abstract:

This study aims to identify the current situation and the factors that have helped women establish their businesses in Tobruk, determine the types of businesses, clarify the most important pillars for the advancement of small businesses, and explain the obstacles facing small businesses. The study began with several questions, including: What is the current situation and what factors have helped women establish their businesses in Tobruk? And what type of businesses are these? What are the business opportunities? What are the most important pillars for the advancement of small projects? What obstacles do small projects face? The study relied on the use of the descriptive analytical method, and fell under the framework of descriptive and analytical studies using the purposive sampling method, which amounted to (150) individuals.

The data collection tool used was a questionnaire form, which relied on the simple statistical method of tables (frequencies and percentages), and the following results were obtained:

- 1- It showed that there are a set of factors specific to working women and their families, and factors that help them to support and finance their project by a member of the community.
2. She revealed that the most common type of small business undertaken by women in Tobruk is the production and sale of sweets and pastries.
3. She explained that one of the most important pillars for the advancement of small businesses is how the business is conceived and marketed.
- 4- I concluded that there are a number of obstacles, including administrative, economic, marketing, and social obstacles.

Keywords: Social factors, leadership, entrepreneurship, women, female leaders, small businesses.

المخلص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعاتها في مدينة طبرق، ومعرفة نوع الأعمال، وتوضيح أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة، إيضاح المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة. انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات مؤداها: ما الواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعاتها في مدينة طبرق؟ وما نوع الأعمال؟ وما أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة؟ ما المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة؟ اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واندرجت تحت إطار الدراسات الوصفية والتحليلية باستخدام أسلوب العينة المقصودة،

والتي بلغ عددها (150) مفردة، واستخدمت أداة لجمع البيانات استمارة الاستبيان، اعتمدت على الأسلوب الإحصائي الجداول البسيطة (التكرارات والنسب المئوية)، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- 1- بينت أن هناك مجموعة من العوامل الخاصة بالمرأة العاملة وبأسرتها، وعوامل تساعد على دعم وتمويل مشروعها من قبل أحد أفراد المجتمع .
- 2- كشفت أن أكثر أنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق انتشاراً، (صناعة الحلويات والمعجنات وبيعها).
- 3- وضحت أن من أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة؛ كيفية ظهور المشروع، والتسويق له .
- 4- توصلت إلى وجود مجموعة من المعوقات منها المعوقات الإدارية واقتصادية، وتسويقية، واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية، ريادة، ريادة الأعمال، النساء، رائدات، المشروعات الصغيرة.

● مقدمة:

أن الدولة الليبية واحدة من الاقتصاديات النامية التي تعاني من حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي، وهو ما سيطر على التنمية الاقتصادية، تسعى هذه الدراسة في فهم متعمق لعمل النساء رائدات المشروعات الصغيرة، وبالتحديد في مدينة طبرق.

لقد تنبه عدد من البلدان النامية إلى أهمية الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة حيث باتت هذه المشاريع تمثل أكثر من (98%) من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وتستوعب (60%) من الوظائف (الفليت، 2011، 29).

لذا فإن قضية المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات حيث أصبحت وعاء كبيراً تعتمد عليه هذه الدول لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، كذلك فإنها تتمتع بروابط مع المشروعات الكبيرة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال (الجوفيل، 2013: 4).

إن تطبيق استراتيجيات دعم المشروعات الصغيرة في دول مثل الصين والهند كان له أثر إيجابي على المؤشرات الاقتصادية، حيث ساعدت على توظيف العدد الأكبر من العمالة المحلية، كما أنها ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد استفادت هذه الدول من المشروعات الصغيرة بسبب وفرة العنصر البشري وانخفاض معدلات الادخار (جلبر وآخرون، 1995، 869). ولكن بمجرد تحقيق تراكم رأسمالي مرتفع، بدأت هذه الدول بالتركيز أكثر على المشروعات الكبرى في مجالات مثل التكنولوجيا والاتصالات.... إلخ.

إن تحديد وصف المشروعات الصغيرة وتميزها عن المشروعات الأخرى يختلف من دولة لأخرى. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المشروع صغيراً إذا كان عدد الموظفين أو العاملين يقل عن (500) عامل. أما في اليابان فيُعدُّ المشروع صغيراً إذا كان عدد العاملين به دون (300) فرد، أو أن يكون رأس ماله محدداً بقيمة معينة، فبالنسبة لليابان يكون المشروع صغيراً إذا لم يتجاوز رأس ماله (285) ألف دولار (عبد الحميد، 2009، 28)، ولكن يبقى الإطار العام الذي يحدد المشروعات الصغيرة واضحاً، ويتمثل في صغر حجم التوظيف ورأس المال، وكذلك الإنتاج والمبيعات.

أما بالنسبة للدولة الليبية، وبموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 472 الصادر بشأن بعض الأحكام في المشروعات الصغيرة، فتعتبر هذه المشروعات لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عامل، ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الممنوح لها عن مليون دينار (قرار رئاسة الوزراء 109، لسنة 1374) (عبد الله، 2016، 152).

أولاً: أشكالية الدراسة:

تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها: تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، ولا سيما في الدولة الليبية، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات وكبر حجمها، الذي أصبح يزداد شيئاً فشيئاً، وأصبحت تزداد معها المشكلات الاجتماعية التي تواجهها والتي تقف عائقاً أمام نموها وتطورها (لايقة، 2013، 275)، كما وتشكل ريادة المشروعات الصغيرة في الدولة الليبية،

وخاصة في مدينة طبرق رافداً مهماً لعملية التحسين الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية، والدخل المادي، وتساهم في زيادة هذه الإنتاجية من خلال استغلال الموارد المحلية المادية والبشرية بشكل عام.

عليه تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على: "بعض العوامل الاجتماعية والتي تؤثر على عمل النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق".

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

تستمد الورقة أهميتها من محاولة إبراز دور المشروعات الصغيرة في الدولة الليبية، وإسهامها في توظيف العمالة من المواطنين في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وذلك من أجل تحقيق الحياة الكريمة لهم، حيث تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً - الأهمية النظرية (العلمية): تتمثل في:

أ. مواكبة الدراسة للاهتمام المتنامي على كافة الأصعدة المحلية، والوطنية عن دور المشروعات الصغيرة في توفير دخل شهري للأسر المحدودة الدخل، وللـبعض الذين يعانون من البطالة في مدينة طبرق .

ب. في بيان أهمية المشروعات الصغيرة في دعم المشروعات المتوسطة والكبيرة، والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الأسر المحدودة الدخل في مدينة طبرق.

ج. يمكن أن تكون الدراسة الحالية نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية في تقديم المعلومات المفيدة لأصحاب المشروعات الريادية الصغيرة لاتخاذ القرار.

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية): تتمثل في:

أ. قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم بعض المؤشرات والتنبيهات والتي يمكن عن طريقها مساعدة المختصين في إدارة المشروعات الريادية الصغيرة، ووضع الأسس التي تساهم في وضع سجلات منتظمة وسليمة.

ب. يتوقع الباحث أن نتائج هذه الدراسة قد تحقق الفائدة المرجوة للباحثين والاقتصاديين والماليين والإداريين وأصحاب المشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي بشكل عام.

ج. قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة العاملون في مجال الاجتماع والإدارة والاقتصاد، وبالتحديد أصحاب المشروعات الريادية الصغيرة.

أهداف الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الأهداف التالية:

- 1- الكشف على الواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعها في مدينة طبرق.
2. معرفة نوع الأعمال التي تمارسها النساء رائدات المشروعات الصغيرة في بلد الدراسة.
3. توضيح أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.
4. إيضاح المعوقات التي تواجه النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.
5. الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور المرأة في المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.

متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

- 1 - المتغير المستقل: Independent : وهو السبب لحدوث المشكلة أو الظاهرة والمتمثل في بعض العوامل الاجتماعية (الأسرة، الأصدقاء، والأقرباء، والبيئة المجتمعية).
- 2 - المتغير التابع: Dependent : هو النتيجة والمتمثل في المرأة رائدة المشروع الصغير.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة: وتعتمد هذه الدراسة على عدد من المفاهيم والمصطلحات الرئيسية، وهي على النحو التالي:

1. العوامل الاجتماعية: التعريف التصوري: "بأنها العوامل التي تحدد نمط الحياة كاملة لمجتمع معين بسبب علاقتها مع جميع العوامل الأخرى التي تحدد مجتمعه، نمط الحياة والبناء الاجتماعي للمجتمعات" (القحطاني، 2019، 146)؛ وهي أيضاً: "العوامل التي تحتوي كل الأنظمة والعوامل الأخرى، سواء

السياسية، أو الاقتصادية، وكذلك الطبيعية وتقوم بعمل علاقات التبادل والتفاعل بين مختلف أنواع العوامل، من خلال الأفراد الذين هم العنصر المحرك لكل الأنظمة الأخرى، كما تتشكل العوامل الاجتماعية من مجموعة من الثقافات والعادات والتقاليد المتوارثة" (قاسم. 2004، 38)، ويعرفها بعض العلماء من منظور علم الاجتماع على أنها: "عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من إرث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار للانسجام في الحياة الاجتماعية" (العزب. 2022، 124).

التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية: يقصد بها مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد (النساء)، وتؤثر في شخصيته وتكوينه وحياته الاجتماعية والمصيرية، ومنها (العامل الأسري، والتعليمي، والاقتصادي، ... الخ).

2. ريادة الأعمال: التعريف التصوري: وعرفت الريادة بأنها: "أي مبادرة لإقامة مشروع جديد أو توسعة لمشروع قائم من قبل فرد أو مجموع أفراد أو استدامة مشروع قائم" (الشويرف. 2019، 12)؛ أما (الرميدي) فيعرف الريادة على أنها: "المبادأة في ابتكار سلع أو خدمات يكون للريادي السبق في عرضها في السوق مع تحمل المخاطر ومواجهة التهديدات، وهكذا يصبح رائداً إذا استمر على هذه الوضع لفترة طويلة" (الرميدي. 2018، 6).

- أما ريادة الأعمال: فيعرفها (Burch) بأنها: "ممارسة نشاط لاستثمار فرصة قائمة تلبي احتياجات محددة من خلال إنشاء منظمة وتشغيلها بأسلوب ابداعي"؛ كما عرفت بأنها: "إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطرة" (الشميري، المبيريك، 2010، 13).

التعريف الإجرائي لريادة الأعمال: هي عملية إنشاء وتطوير وإدارة مشروع تجاري صغير جديد بناءً على أفكار مبتكرة، مع استعداد لتحمل المخاطر لتحويل هذه الأفكار إلى واقع يحقق الربح ويقدم قيمة للمجتمع.

3. النساء رائدات: التعريف التصوري: عرف (هوزيلرت) أن الريادي هو "من يتمتع بروح الإدارة والقيادة، ويركز على الريادة في القطاع الصناعي الذي يمثل مزيجاً من تصنيع الأشياء وتسويقها دون التنبؤ بمدى قبولها لدى الآخرين، الأمر الذي يعني أن يبقى عنصر المخاطرة ملازماً لسلوك الريادي" (رسلان، ونصر، 2016، 147)، أما العالم الاقتصادي النمساوي (جوزيف شومبيتر) والذي عرف رائد الأعمال سنة (1950) بأنه: "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، وبالتالي فوجود قوى رواد الأعمال في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة تؤدي لأن يكون رواد الأعمال هم محركو النمو الاقتصادي على المدى الطويل"، (خربوطلي، 2018، 5).

التعريف الإجرائي للنساء رائدات: هن النساء اللواتي يُنشئن ويُدرن مشروعات صغيرة مبتكرة في مجالات متنوعة، سواء كانت تجارية أو اجتماعية، بهدف تحقيق الأرباح أو إحداث تأثير إيجابي في حياتهن الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك إحداث تغيير في المجتمع.

4. المشروعات الصغيرة: التعريف التصوري: وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بموجب قرار رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (109) لسنة 2006 والخاص بإنشاء صندوق التشغيل على أنها مجموعة المشروعات الإنتاجية والخدمية التي يمتلكها القطاع الخاص، وهي "مشروعات تتميز ببساطتها، وعدم استخدامها للتقنيات المعقدة، وتلعب دور مهماً في استيعاب المشتغلين الشباب، ولا يزيد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة عن 25 شخصاً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى، في حين أن المشروعات المتوسطة لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 شخصاً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 5 ملايين دينار" (الفطيمي. 2019، 292)؛ حسب منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها: "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (كنجو، 2007)؛ وهو ذلك "المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية، عدد العاملين + الإدارة + تأثيره في السوق (شامل)" (العطية، 2012، 15)، وعرفها الحسيني بأنها عبارة: "عن كيان اقتصادي يدار من قبل

أصحابه ويتصف بقلة حجم الأفراد العاملين فيه، ويضم وحدات إدارية، ويشغل مكانا في قطاع الأعمال، ويعد الأساس الذي تؤسس عليه المشروعات الكبيرة فيما بعد (حسن، 2006، 39).

تعريف الاتحاد الأوروبي: المفوضية الأوروبية تقترح التعريف التالي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها: (وذلك وفق توصية المفوضية الأوروبية لسنة 2003):

أ. المؤسسة الصغيرة: هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز قيمة مبيعاتها 2 مليون يورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدى 2 مليون يورو.

ب. المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عاملا، ولا تتجاوز مبيعاتها أو مجموع ميزانياتها 10 ملايين يورو سنويا.

ج. المؤسسة المتوسطة: هي التي يعمل بها أقل من 250 عاملا وقيمة المبيعات أقل من 50 مليون يورو، أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون يورو سنويا (24. OLOSUTEAN, 2011, p. (MARTIN).

التعريف الإجرائي للمشروعات الصغيرة: بأنها: الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية التي تقوم بها المرأة بطريقة غير رسمية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها، وتتميز رأس المال محدود.

تساؤلات الدراسة وفرضياتها: انطلقت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما واقع، وعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعاتها بمدينة طبرق.
2. ما نوع الأعمال التي تمارسها النساء رائدات المشروعات الصغيرة في طبرق.
3. ما أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.
4. ما المعوقات التي تواجه النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.

• الإجراءات المنهجية:

أ. **نوع الدراسة، والمنهج المستخدم فيها:** إن الباحثين قد اعتادوا على استخدام كلا المنهجين الوصفي والتحليلي ليكمل كل منهما الآخر، وفق مقتضيات البحث أو الدراسة، لأن الوصف يعتمد على تجميع الحقائق وتحليلها وتبويبها، في حين أن التحليل يعمل على تدقيق الدلالات وتفسيرها وتحليلها، ويهدف كلا المنهجين للوصول إلى حقائق علمية، واختبار صحتها وتنبؤاتها وصياغتها للانتفاع بها (سليمان، 2002، 29)، لذا تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى وصف وتشخيص المشكلة محل الدراسة؛ للوقوف على جوانبها المختلفة، ودراسة كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بها، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

ب. **مجتمع الدراسة (الإطار المرجعي، أو إطار الدراسة):** "يُعرف المجتمع بأنه: "جميع مجموعة الوحدات التي يتم اختيار العينة منها بالفعل" (الهالي، 2003، 205)، عليه فمجتمع الدراسة يتمثل في النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.

ج. **عينة الدراسة:** أخذ الباحث عينة عشوائية مقصودة قوامها (150) مفردة من النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق لمعرفة وجهات نظرهن حول موضوع الدراسة.

د. **وحدة التحليل:** هي المفردة التي تريد الدراسة أن تجمع منها بياناتها، ووحدة التحليل هنا هي المرأة رائد المشروع الصغير في مدينة طبرق.

هـ. **مصادر جمع البيانات:** تتحدد أهم المصادر اللازمة لجمع البيانات في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. **المصدر التوثيقي (النظري):** حيث تم الاعتماد فيه على الكتب، والمراجع العربية، والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والمؤتمرات والندوات والملفات العلمية، ومواقع الإنترنت، والمراجع الإنجليزية.

2. **المصدر البشري (الميداني):** ويتمثل في النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق، الآتي تم جمع بيانات الدراسة الميدانية منهن.

و. مجالات (حدود) الدراسة: تتضمن مجالات الدراسة على ثلاث مجالات أساسية، هي:

1. المجال المكاني (الجغرافي): وهو المكان الذي يحتوي على مجتمع الدراسة، ويتمثل في مدينة طبرق.
2. المجال البشري: يتمثل في النساء رائدات المشروعات الصغيرة.
3. المجال الزمني: "هو المدى الزمني الذي تستغرقه الدراسة البحثية، منذ اختيار موضوعها وحتى الانتهاء من كتابة التقرير" (ثابت، 1984، 87)؛ أي منذ اختيار الموضوع وصولاً لاستخلاص النتائج، والتوصيات والمقترحات، وعليه فقد استغرقت الدراسة البحثية الفترة من (2025/05/21) إلى (2025/10/30).

ز. أداة جمع البيانات: (استمارة الاستبيان): يُعد استخدام أداة استمارة الاستبيان، الأداة رئيسة لجمع البيانات، وهي عبارة عن نموذج ينطوي على مجموعة من الأسئلة التي يقوم بتوجيهها الباحث للمبحوث، ومن ثم يقوم المبحوث بتسجيل إجاباته بنفسه، أو عن طريق الباحث (سعد، 1995، 24)؛ لذا فقد اعتمد الباحث على أداة استمارة الاستبيان في الحصول على بياناته الميدانية حول موضوع دراسته.

أما عن خطوات تصميم الاستبيان في هذه الدراسة؛ فهي على النحو التالي:

1. إعداد أداة الدراسة: (بناء استمارة الاستبيان): وتضمنت الاستمارة على (20) سؤالاً، اشتملت على المحاور التالية:
أولاً: البيانات الأولية: وقد تضمنت على: (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مجال عمل المشروع، طبيعة عمل المرأة قبل المشروع، الدخل الشهري).
ثانياً: بيانات تتعلق بالواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعها الصغير: وتضمنت على: (ثلاثة فقرات).
ثالثاً: بيانات تتعلق بأنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق: وتضمنت على: (سبع فقرات).
رابعاً: بيانات تتعلق بمعرفة أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة في مدينة طبرق وتضمنت على: (خمس فقرات).
خامساً: بيانات تتعلق بالمعوقات التي تواجه المرأة في تنفيذ مشروعها الصغير في مدينة طبرق: وتضمنت على: (أربعة فقرات).

2. صدق، أداة الدراسة: (استمارة الاستبيان): الصدق يعني أن تكون الاستمارة صادقة في دراسة الظاهرة، أو المشكلة التي وضعت من أجل دراستها، حيث قام الباحث للتأكد من صلاحية الاستمارة، عن طريق عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية والاقتصاد وإدارة الأعمال من كليات الآداب والاقتصاد / جامعة طبرق والأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع طبرق؛ وهو ما يسمى بصدق المحكمين، وقد أبدى جميع السادة المحكمين صلاحية استمارة الاستبيان، ومدى ملائمتها لأهداف، وتسؤلات الدراسة، مع الإشارة إلى بعض الملاحظات، والتعديلات، التي أثرت بيانات استمارة الاستبيان بشكل أعمق وأوضح.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية: تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمد الباحث من خلالها على استخدام الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة الميدانية، وهي التكرارات والنسب المئوية.

• الدراسات السابقة:

أ. الدراسات المحلية:

1 – دراسة ناجم محمد أبوخويط، وآخرون. (2023)، بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التقليل من حجم البطالة في ليبيا"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التقليل من نسبة البطالة في الدولة، أعتمد الباحثون في جميع البيانات على استمارة الاستبيان، وبعد معالجة البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية واستخدام التحليل الإحصائي (SPSS)، توصلت الدراسة إلى أن: المشاريع الصغيرة والمتناهية

في الصغر تساهم في تقليل من نسبة البطالة في الدولة، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومن أهمها على الدولة أن تدعم هذه المشاريع والاستعانة بها في مشاريع الدولة. (أبوخويط، وآخرون. 2023، 1).

2. دراسة محمد شحاتة عبد النبي واصل. (2020)، بعنوان: " معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة طبرق"، ليبيا. هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم معوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي، وتنتمي إلى الدراسات الوصفية، وقد اعتمد الباحث فيها على منهجية المسح الاجتماعي، واعتمد الاستبيان أداة الدراسة الرئيسية لجمع البيانات، وقد طبقها على عينة عمدية من ملاك المشروعات الصغيرة المرخص لها في مدينة طبرق، وجاءت أبرز نتائج الدراسة متمثلة في: أن أهم معوقات المشروعات الصغيرة هي: المعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات التشريعية والتنظيمية، والمعوقات الفنية، وأخيراً المعوقات الإدارية (واصل، 2020، 311).

3. دراسة المهدي المبروك القطيط، طه أحمد الجهيمي. (2019)، بعنوان: " دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي"؛ تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين متغير التعليم الريادي وأبعاده المتمثلة في (متطلبات القيادة الداعمة للريادة، ومتطلبات نشر ثقافة الريادة، ومتطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة، ومتطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي)، وبين متغير ريادة الأعمال وأبعاده المتمثلة في (المبادرة في تحقيق الريادة، مدى القدرة على تحمل المخاطر، استثمار الفرص، خلق الأفكار الإبداعية)، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد تم اختيار عينة عشوائية مقدارها (83) مفردة من كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة قيد الدراسة. وتوصلت إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية موجبة بين التعليم الريادي كمتغير مستقل، وريادة الأعمال كمتغير تابع بدلالة إحصائية، كذلك أظهرت هذه الدراسة دور التعليم الريادي في خلق ريادة أعمال بجامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (القطيط، الجهيمي، 2019، 412).

4. دراسة محمد عمر الشويرف، وآخرون. (2019)، بعنوان: "المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصغيرة في ليبيا ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل المؤتمرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشودة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا، وتضم أعداداً كبيرة من القوى العاملة منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي. (الشويرف وآخرون. 2019، 303).

5. دراسة هاجر أحمد الشريف، وآخرون. (2019م)، بعنوان: "ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع ريادة الأعمال لدى النساء العاملات بالمشاريع الصغيرة بمدينة مصراتة، وتم استخدام المنهج الوصفي وفق التصميم النوعي من خلال إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من النساء من داخل مدينة مصراتة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشاكل والمعوقات الاجتماعية التي تواجه رائدات نتيجة ثقافة المجتمع والنظرة الدونية للمرأة العاملة وقيادتها للمشاريع في بعض الأحيان. (الشريف، وآخرون. 2019، 203).

6. دراسة أحمد يوسف العبيدي، وآخرون. (2017)، بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأساس للحد من مشاكل البطالة في ليبيا"، تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كأحد البرامج الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في التشغيل والتوظيف التي يجب تثقيفها من قبل وزارة العمل كوسيلة رئيسية للحد من مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة بالبلاد. تُعد هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي لا تكفي بمجرد وصف الظاهرة بل تحليلها ومقارنتها بغيرها من الدراسات الأخرى، إن أهم نتائج هذه الدراسة يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحث عن الوسائل والطرق اللازمة لإيجاد فرص العمل للباحثين عن العمل للحد من مشاكل البطالة. (العبيدي، وآخرون. 2017، 20-115).

7. دراسة أميرة علي مفتاح. (2008)، بعنوان: " معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعيق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يهتمون بأعداد دراسات جدوى لمشاريعهم، وتعاني المشروعات من جملة من المشاكل والصعوبات في مراحل نموها مثل قصور في الهيكل التنظيمي، ومشاكل في الدورة المستندية، وتسويق منتجاتها، وغيرها من المشاكل (مفتاح.2008).

ب. الدراسات العربية:

8. دراسة أميرة محمد الحموري. (2016)، بعنوان: " دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي وقامت بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المستفيدات من برامج المشروعات الصغيرة والبالغ عددهن (94) امرأة، وتكونت عينة الدراسة من (78) مستفيدة، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المتيسرة. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية (الحموري.2016).

9. دراسة عهود بنت طلال. (2011)، بعنوان: " إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مستوى الوعي بإدارة المشروعات الصغيرة والقدرة الابتكارية، ومتغيرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (111) سيدة من صاحبات المشروعات الصغيرة بمدينة مكة المكرمة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي لدى أفراد العينة وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة الابتكارية بين أفراد العينة (بنت طلال.2011).

ج. الدراسات الأجنبية:

10. دراسة (Kesale). (2017)، بعنوان: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية"، على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل والابتكار لكل من البلدان النامية والمتقدمة، لا تزال هناك عوائق خطيرة تحد من توافر التمويل بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في تنزانيا في عام 2014 إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في بلدية موروغورو لاستخدام المصدر الخارجي لرأس المال كمصدر رئيسي في المرحلة الأولية من أعمالهم. تشير النتائج إلى أن المتطلبات التي يفرضها الممولون مثل المصارف هي العائق الرئيسي أمام بدء الأعمال التجارية لاستخدام رأس المال الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى تشمل: عدم وجود ضمانات، وعدم تناسق المعلومات، وخطة العمل، وتسجيل الأعمال التجارية (Anosisye, 2017, pp 55-72).

11. دراسة (Science Direct) (ساينس دايركت). (2014)، بعنوان: " إدارة المخاطر في مشاريع البناء الصغيرة في سنغافورة: الوضع والحواجز والتأثير"، تهدف هذه الدراسة للتعرف على المشاريع الصغيرة في سنغافورة من حيث الوضع والحواجز وتأثير الأحداث السلبية في المشروع، ولتحقيق الأهداف، تم إجراء استبيان وجمع البيانات من (668) مشروعاً مقدماً من (34) شركة، أشارت نتائج التحليل إلى مستوى منخفض نسبياً في تنفيذ إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة، وأن ضيق الوقت، ونقص الميزانية، وهامش الربح المنخفض، وغير اقتصادي، كانت من العوائق البارزة. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين تنفيذ إدارة المخاطر وتحسين الجودة والتكلفة وأداء الجدول الزمني للمشاريع الصغيرة، على التوالي. (Science Direct. 2014.P:116).

د. التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من الدراسات السابقة بشكل عام: في تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية، وفي تحديد وتدعيم الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي اختيار المنهج المناسب للدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي، إثراء الدراسة الحالية ببعض التوصيات والمقترحات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: بما أن كل دراسة لها دور فعال في وضع لبنة من لبنات الصرح العلمي بوضع البصمات الجديدة في الدراسة للمشكلة البحثية، فهذه الدراسة تميزت بكونها تناولت موضوع حديث ومعاصر، نوعاً ما، ويتعلق بمعرفة بعض العوامل الاجتماعية وريادة الأعمال دراسة ميدانية على النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق؛ بينما أتفتت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن جميعها ركزت على دراسة المشروعات الصغيرة، بينما اختلفت عنها في أماكن إجراءاتها، ونوع عينتها، وأسلوب، ومنهج، وأداة دراستها.

• الاتجاهات النظرية:

1- النظرية النسوية الاشتراكية: قرأت هذه النظرية بدقه الفرويدية والليبرالية والماركسية ورأت بهما قصوراً، حاولت التغلب عليه، بما أسمته نظرية النظم الثنائية، التي تجمع في تحليلها بين النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، فهي ترى في النظام الرأسمالي بناءً مادياً وحالة متجذرة تاريخياً للإنتاج، وتخلص النسوية الاشتراكية إلى أن المجتمع بحاجة إلى ثورة لإزالة المجتمع الطبقي، وتوازيتها ثورة لإزالة المجتمع الأبوي، وتقدم نظرية النظام الواحدة في إطار النسوية الاشتراكية، الحل لهزيمة النظام الرأسمالي الأبوي، بتحريك النساء من قوة العمل الهامشية إلى قوة العمل الأساسية. انطلاقاً من تقييم النظرية الماركسية لواقع عمل المرأة فإن التغيرات في قوى السوق وازدياد الطلب على السلع والخدمات شجع النساء للاندماج أكثر في الدور الإنتاجي لعدة أسباب منها رغبة النساء في الحصول على الدخل للاستفادة من السلع والخدمات، ورغبة الكثير من النساء لتحقيق ذاتها وإنسانيتها من خلال الاسهام في ميادين العمل الإنتاجي، والجدير بالذكر أن الانخراط في المشروعات الصغيرة يخلصها من سلطة صاحب الرأسمال من جهة خاصة أنهم الأقل فرصة في الحصول على العمل، ومثل هذه المشاريع تسهم بالتوازي في قيام المرأة بأدوارها الإنجابية والإنتاجية بعيداً عن تسلط صاحب العمل (عبدالرحمن. 2019، 17-18).

2 - نظرية التبادل: عند جورج هومانز (1910-1989): بدأ عمله في علم الاجتماع عام 1933م في جامعة هارفرد في قسم إدارة الأعمال. وقد أهتم بالاقتصاد وعلاقته بالتبادل الاجتماعي. أن تأثر النظرية التبادلية بمبادئ المدرسة السلوكية وانجذاب الأفعال والنشاطات الإنسانية نحو المكافأة في نجاح المشاريع الصغيرة الذي يُعد حافزاً للحصول على المكافأة فإنه يعزز لدى الأفراد ثقافة تبني المشاريع الصغيرة من خلال تعميم الخبرات، وكلما كان مردود هذه المشاريع قيماً كلما تعززت ثقافة العمل بالمشاريع الصغيرة، وكلما حدث فشل في تجربة المشاريع الصغيرة، ولذلك عند أفراد المجتمع مخاوف من خوض تجربة المشاريع الصغيرة (عبدالرحمن. 2019، 19)؛ وعليه نجد أن الأفراد يسعون دائماً إلى تنمية مصادر دخلهم، كما تلجأ المنظمات إلى زيادة مواردها، وهذا يفرض عليهم الدخول في ملاقات تجديد تعود عليهم باستثمارات جديدة، لذلك تنشأ روابط تبادلية بين المنظمات وبعضها أو بينها وبين الأفراد تفرضها طبيعة الموقف (عبدالعزیز. 2003، 30).

• الإطار النظري:

دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: أظهرت نتائج دراسة لأحدى شركة البحوث العالمية إن (55%) من الإبداعات الجديدة كانت للمؤسسات الصغيرة والجديدة، وأن أغلب المؤسسات الإبداعية الآن كانت بدايتها صغيرة (دالي. 2010، 5)، هذا جعل الاقتصاديات العالمية تتحول نحو المشاريع الصغيرة التي أصبحت تشكل 95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في العالم وتستوعب 84% من حجم العمالة بالمنشآت الاقتصادية وتساهم بنسبة 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي (خربوطي. 2018، 61).

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، لتوفير فرص العمل للخريجين من الجامعات والمعاهد التقنية، وكذلك توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود الذين

يرغبون في إقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحسين مستوى دخولهم ولكن لا يملكون التمويل الكافي لإقامة تلك المشاريع، ومن الدوافع الأخرى وراء هذا الاهتمام تشجيع روح المبادرة والابتكار والإبداع من خلال تبني المشروعات التي تعتمد على أفكار جديدة، وأخيراً تنويع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على مورد وحيد وهو النفط والمساهمة في إحداث تنمية مكانية للمناطق الريفية. (نور الدين وآخرون، 2017، 9).

ولقد ذكر الصرايرة وآخرون (1996) أن في الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى ما يلي:

- الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات الصغيرة (SMALL): التي تشغل 5 – 15 عاملاً وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات المتوسطة (MEDIUM): التي تشغل 16 – 25 عاملاً وتستثمر من 15000 – 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات) (ساسي، 2019، 357).

مزايا وفوائد ملكية المشروعات الصغيرة:

اعتماد الريادية في مجال مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وما يرتبط بها من تحقيق مجموعة من المزايا غالباً ما تكون تلك العلاقة بحجم هذه المشروعات وفي شكل ملكيتها،

ومن أبرز المزايا التي تحققها مشروعات الأعمال الصغيرة ما يأتي:

1. سهولة توقع الأرباح: حيث يتمكن الرياديون من دراسة وتحليل وتحديد حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة، ومن ثم القدرة على تحديد حجم الأرباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.

2. إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية: وهذه ترتبط بالأرباح المتوقعة، حيث يتمكن أصحاب المشروع من تحديد الإضافات والنمو الذي يمكن أن يتحقق في أموالهم وثروتهم.

3. قدرة الرياديين على معرفة الأنشطة والفعاليات الخاصة بمشروعاتهم: بحكم إدارتهم لهذه المشروعات وما يملكونه من خبرة في هذا المجال.

4. الرياديون هم من يمتلكون القدرة على الإدارة وقيادة هذه المشروعات: حيث أنهم يتصفون بالتميز والقدرة على توجيه هذه المشروعات نحو إنجاز أهدافها (الحسيني، 2006، 67).

5. تتصف هذه المشروعات بوجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين، وهذه تضمن التوجيه السريع والمباشر وضمان الرقابة الفعالة، فضلاً عن القدرة الفائقة على معالجة الاختناقات والمشاكل بسرعة تامة.

6. الرضا عن العمل؛ ويمكن أصحاب المشروع من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا والقناعة للعاملين وذلك من خلال الاتصال المباشر بينهم ودراسة أو معرفة احتياجاتهم واتجاهاتهم الفعلية.

7. تؤمن هذه المشروعات صياغة علاقات واضحة وشخصية بين العاملين في هذه المشروعات وبين المستهلكين، وبالتالي قدرة المشروعات الصغيرة على فهم واستيعاب احتياجات هؤلاء المستهلكين والعمل الجاد على إشباعها وتلبيةها.

8. مركزية اتخاذ القرارات: حيث تتخذ معظم القرارات من المالك أو مدير المشروع.

9. تتصف هذه المشروعات بسهولة دخولها إلى الأنشطة والفاعليات الاقتصادية والأسواق، لذلك فإن مركزية اتخاذ القرارات وسهولة الدخول تحقق لهذه المشروعات مرونة واسعة في ممارسة أنشطتها وتكسبها القدرة على امتلاك حالات ريادية متميزة (الشريف، تيك، شيش، 2019، 215).

الخصائص الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

1. صغر كل من رأس المال العامل وعدد العمالة والإنتاج والمبيعات، وبالتالي سهولة إنشائها نسبياً (حرب، 2006، 129).

2. استخدام تقنية غير متطورة أو غير معقدة سواء في العملية التشغيلية أو الإدارية. فهي غالباً ما تدار فردياً أو اسرياً (عبد الله، 2016، 153).

3. ارتفاع مخاطر الاستثمار في هذه المشروعات. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجود تجارب سابقة لأصحاب هذه المشروعات واستخدامهم لوسائل إدارية ومحاسبية غير متطورة هذا علاوة على محدودية مواردهم المالية (عبد الحميد، 2009، 69).

4. وجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف بعادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
5. نقص حجم القوي العاملة اللازمة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وانخفاض تكلفة العمل نسبياً وعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل.
6. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة، ووجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.
7. وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل مخاطرة.
8. القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية أو غيرها، بمعنى آخر السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.
9. ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال، حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر (أوصيلة، الطوير. 2019، 117).

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

منذ بداية السبعينيات وحتى نهايتها من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص (والذي من بين مكوناته المشروعات الصغيرة والمتوسطة) هو السمة الغالبة على الوحدات الخدمية والإنتاجية في عملية النشاط الاقتصادي في ليبيا، ولكن دور القطاع الخاص قد تقلص منذ نهاية السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات حيث كان القطاع العام هو الكيان المسيطر على حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان محدوداً جداً خلال هذه الفترة، بعد ذلك بدأ التفكير في إعادة النظر في دور كل القطاعين العام والخاص في حركة النشاط الاقتصادي، وأجريت بعض التعديلات في التشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي. في سنة 2000 تم إصدار القانون رقم (21) لسنة 2000 بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، ولاحقاً تم إلغاء هذا القانون وإصدار القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية في البلاد هو تشجيع القطاع الخاص وخلق المناخ الملائم لنموه، في سنة 2002، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها خلال الفترة (2002-2007)، ولاحقاً في سنة 2007، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم اعتمادها خلال الفترة (2008-2012) حسب ما هو وارد في البرنامج التنموي، وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد في تعديل التشريعات وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية هو تشجيع القطاع الخاص بجميع مكوناته من مشروعات متناهية في الصغر إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، أضف إلى ذلك فإن الدولة الليبية قد قامت بإنشاء بعض المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج حاضنات الأعمال الذي تم تأسيسه سنة 2006 والبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم تأسيسه سنة 2007.

وفي الواقع فإن بيانات تفصيلية وحديثة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد هذه المشاريع والعاملين بها وحجم استثماراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير متوفرة، ولكن من خلال تشخيص الواقع المعاش يلاحظ بأن مع بداية الألفية الجديدة (الألفية الثالثة) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت تظهر إلى الوجود في شكل تشاركيات وشركات مساهمة (المالطي ومحمد. 2015، 246)، وقد تزايد دورها في حركة النشاط الاقتصادي ولكن بصورة محدودة. وأخذاً في الاعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مكونات القطاع الخاص، فإن البيانات المتاحة عن القطاع الخاص تشير إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الاستخدام كانت (0.15%) سنة 1984، وكانت مساوية إلى (27.9%) سنة 2012 (وزارة التخطيط، 2014)، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر دورها في حركة النشاط الاقتصادي في ليبيا محدود.

معوقات نجاح المشروعات الصغيرة في ليبيا:

يمكننا تقسيم معوقات نجاح المشروعات الصغيرة إلى المعوقات الآتية:

1. **معوقات داخلية:** والتي تتمثل في سوء الإدارة، أو عدم كفاءتها وصلاحياتها، وعدم توفر الخبرة في مجال العمل، ونقص العمالة المؤهلة والمدرّبة والماهرة، وصعوبة استخدام والحصول على التكنولوجيا ومواكبة تطورها، وموقع المشروع غير المناسب، وتوقيت انطلاقه (العربي، أمحمد. 2017، 32).

2. معوقات خارجية: والتي تتمثل في:

- أ. عدم توفر رأس المال الكافي، وعدم توفر التمويل المناسب لحجم رأس المال والمصدر (الداخلي أو الخارجي) المناسب للحصول عليه.
- ب. الضرائب: نقص في المشجعات الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية.
- ج. القواعد الحكومية: غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على حماية ودعم المشروعات الصغيرة، ارتفاع معدلات الفائدة، والتضخم (العماري، 2012).
3. معوقات تمويلية: التي تمثلت في تجنب المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة خوفاً من عدم قدرتها على السداد وأيضاً عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للتمويل، واتسام أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة نظراً لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة، وارتفاع أسعار الفائدة من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل من المصارف (البرغثي، 2014، 33)، كما توجد عوائق أخرى يمكن حصرها في: (ضعف ثقافة الريادة، تسجيل المؤسسات، النظام الضريبي والجمارك، عدم توفير تمويل مؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود نظم معلومات كافية، النقص في البنية التحتية) (القهوي، الوادي، 2012، 107).

• نتائج الدراسة البحثية :

لقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج الآتية :
أولاً : فيما يتعلق بالبيانات الأولية:

جدول رقم (1) يوضح الخصائص العامة لعينة الدراسة قوامها (ن = 150):

ت	الفئة	المتغير	العدد	النسبة المئوية
1	العمر	20-30	43	28.67%
		31-40	59	39.33%
		41 سنة - فأكثر	48	32.00%
2	المستوى التعليمي	تقرأ وتكتب	02	1.34%
		ابتدائي	15	10.00%
		إعدادي	19	12.66%
		ثانوي	29	19.34%
		جامعي	81	54.00%
		ما فوق الجامعي	04	2.66%
3	الحالة الاجتماعية	عزباء	65	43.34%
		متزوجة	54	36.00%
		مطلقة	21	14.00%
		أرملة	10	4.66%
4	مجال عمل المشروع	حرفي	61	40.67%
		صناعي	72	48.00%
		تجاري	17	11.33%
5	طبيعة العمل قبل المشروع	ربة بيت	66	44.00%
		موظفة قطاع خاص	44	29.34%
		موظفة حكومية	40	26.66%
6	الدخل الشهري للمشروع	(300-650) دينار	25	16.67%
		(651-1000) دينار	39	26.00%
		أكثر من (1000) دينار	86	57.33%
7	وجود ترخيص رسمي للمشروع	نعم	62	41.34%
		لا	88	58.66%

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) الخصائص العامة لعينة الدراسة، وهي كما يلي :

1. العمر: بينت الدراسة أن ما نسبته (39.33%)، بواقع (59) مُبحوثة، جاءت في الفئة العمرية ما بين (31- 40) سنة، مقابل ما نسبته (32.00%)، بواقع (48) مُبحوثة، تقع أعمارهن ما بين الفئة العمرية (41 سنة - فأكثر) سنة، بينما ما نسبته (28.67%)، جاءت في نطاق الفئة العمرية من (20- 30) سنة، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على التنوع في المراحل العمرية المختلفة، والتي شملت بدورها جميع الفئات العمرية.

2. المستوى التعليمي: جاءت آراء العينة متنوعة حسب المستويات التعليمية المذكورة في الجدول أعلاه على النحو التالي: أن أعلى نسبة وهي (54.00%)، جاءت في المستوى التعليمي الجامعي، وذلك بواقع (81) مُبحوثة، تليها مرحلة التعليم الثانوي بنسبة (19.34%)، وبواقع (29) مُبحوثة، أما من جاءت نسبتهن (12.66%)، وبواقع (19) مُبحوثة، جاءت في المستوى التعليمي الإعدادي، ونسبة (10.00%) وقعت في خانة المستوى التعليمي الابتدائي، وذلك بواقع (15) مُبحوثة، تليها خانة ما فوق الجامعي بواقع (04) مُبحوثات، ونسبة مئوية قدرها (2.66%)، وأخيراً يأتي المستوى التعليمي تقرأ وتكتب بواقع مبحثان وبنسبة مئوية (1.34%)، وهكذا يتضح التنوع الواضح في المستويات التعليمية بين خانات الجدول أعلاه.

3. الحالة الاجتماعية: تمثل نسبة فئة العزباء (أنسة) (43.34%)، بواقع (65) مُبحوثة من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة، تليها فئة المتزوجة (36.00%)، بواقع (54) مُبحوثة، ثم فئة المطلقة بنسبة (14.00%)، بواقع (21) مُبحوثة، وأخيراً تأتي فئة الأرملة بنسبة (6.66%)، بواقع (10) مبحثات، وقد يرجع ارتفاع نسبة العزباء في العينة من إجمالي العينة، إلى حاجة المرأة للعمل وتوفير نفقاتها الخاصة، خاصة إذا لم يكن لديها عمل حكومي مستقر.

4. مجال عمل المشروع: تمثل نسبة فئة مجال العمل الصناعي (48%)، بواقع (72) مُبحوثة من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة، تليها فئة مجال العمل الحرفي، بنسبة (40.67%)، بواقع (61) مُبحوثة، ثم فئة مجال العمل التجاري بنسبة (11.33%)، بواقع (17) مُبحوثة، وهكذا يتضح تنوع مجال الأعمال التي تقوم بها المرأة صاحبة المشروع الصغير.

5. طبيعة العمل قبل المشروع: تمثل نسبة فئة طبيعة العمل ربة بيت (44%)، بواقع (66) مُبحوثة من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة، تليها فئة طبيعة العمل موظفة قطاع خاص، بنسبة (29.34%)، بواقع (44) مُبحوثة، ثم فئة طبيعة العمل موظفة حكومية بنسبة (26.66%)، بواقع (40) مُبحوثة، وهكذا يتضح تنوع في طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة قبل البدء في مشروعها الصغير.

6. الدخل الشهري للمشروع: من بيانات الجدول أعلاه يتضح الدخل الشهري، حيث نلاحظ أن أكثر من نصف العينة دخلهم الشهري جاء في خانة أكثر من (1000) دينار، حيث بلغ عددهم (86) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (57.33%)، يليها تأتي الخانة التي دخلها الشهري يتراوح بين (651 – 1000) دينار، حيث بلغ عددهم (39) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (26%). أما أقل الخانات فجاءت الخانة التي دخلها من (300 – 650) دينار شهرياً، والتي بلغ عددهم (25) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (16.67%)، ويتبين هنا التنوع الواضح في الدخل الشهري لمشروع المرأة الغير ما بين (300) دينار، وأكثر من (1000) دينار.

7. وجود ترخيص رسمي للمشروع: من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من المُبحوثات وضحت عدم وجود ترخيص لمشروعها الصغير من قبل الدولة الليبية، وقد بلغ عددهن (88) مُبحوثة ممن أجريت معهن الدراسة، ومثلن ما نسبته (58.66%) في مقابل أن (62) مُبحوثة بينت بوجود ترخيص لمزاولة مشروعها الصغير من قبل الدولة الليبية، ومثلن ما نسبته (41.34%)، وهذا يدل على عدم تواجد تراخيص مزاولة العمل لدى النسبة الغالبة وهذا يمكن إرجاعه إلى عدم استقرار الدولة الليبية.

وعليه يتضح من الجدول أعلاه والذي حددت فيه الباحث خصائص العينة من العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، مجال وطبيعة عمل المشروع، الدخل الشهري، وجود ترخيص مزاولة العمل، التنوع الواضح بين الارتفاع والانخفاض في الإجابات بحيث شملت جميع الخانات الموجودة في كل تساؤل، وهذا يدل على تنوع عينة الدراسة بشكل عام.

ثانياً: بيانات تتعلق بالواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعها الصغير:
 - التساؤل الأول: ما الواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعها الصغير؟
 جدول رقم (2) يوضح إجابات عينة الدراسة على الواقع، والعوامل:

ت	الفقرة	نعم		أحياناً		لا	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
8	العوامل الخاصة بصاحبة المشروع						
أ	الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة	133	88.66%	15	10.00%	02	1.34%
ب	حب العمل والإنتاج	144	96.00%	00	00.00%	06	4.00%
ج	تكوين علاقات جيدة مع الآخرين والتعامل مع الناس	120	80.00%	30	20.00%	00	00.00%
د	الرغبة في بناء المجتمع، ومساعدة الآخرين	130	86.66%	15	10.00%	05	3.34%
9	عوامل خاصة بأسرة صاحبة المشروع						
أ	ازدياد دخل الأسرة	134	89.34%	09	6.00%	07	6.66%
ب	تحسن مستوى معيشة الأسرة	133	88.66%	15	10.00%	02	1.34%
ج	التشجيع والدعم المقدم من قبل الأسرة	125	83.34%	17	11.33%	08	5.33%
10	عوامل تساعد على دعم وتمويل المشروع من قبل أحد أفراد المجتمع						
أ	إعطاء مبلغ من المال لدعم المشروع الصغير	80	53.34%	35	23.33%	35	23.33%
ب	الإقبال على شراء البضائع	90	60.00%	40	26.67%	20	13.33%
ج	الدعم المعنوي والتشجيع	140	93.33%	10	6.67%	00	00.00%
د	المساعدة في تسويق البضائع	103	68.67%	43	28.67%	04	2.66%
هـ	المساعدة في رعاية الأطفال	105	70.00%	00	00.00%	45	30.00%
المجموع		العدد		النسبة			
		150		100%			

أ- الفقرة الأولى: من التساؤل الأول: من بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح العوامل الخاصة بصاحبة المشروع؛ نلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثات والتي جاءت في المرتبة الأولى: (حب العمل والإنتاج)، من أجاب منهن على ذلك في خانة (نعم)، وعددهم (144) مبحوثة، ونسبتهن (96%)، يليها من المبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (لا) بلغ عددهن (06) مبحوثات، ونسبتهن المئوية قدرها (04%)، بينما جاءت الإجابة (صفرية) في خانة (إلى حد ما). يقابلها في المرتبة الثانية: أعلى نسبة من المبحوثات يرن (الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة)، من أجاب منهن على ذلك في خانة (نعم)، وعددهم (133) مبحوثة، ونسبتهن (88.66%)، يليها من المبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حد ما) بلغ عددهن (15) مبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (10%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (02) مبحوثات، ونسبة (1.34%). أما في المرتبة الثالثة: جاءت أعلى نسبة من المبحوثات في خيار (الرغبة في بناء المجتمع، ومساعدة الآخرين)، وذلك في خانة (نعم)، وعددهن (130) مبحوثة، ونسبتهن (86.66%)، يليها من المبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حد ما) بلغ عددهن (15) مبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (10%)، وهي نفس نسبة وعدد الخيار السابق، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (05) مبحوثات، ونسبة (3.34%). في حين جاءت المرتبة الرابعة، والأخيرة: في خيار (تكوين علاقات جيدة مع الآخرين، والتعامل مع الناس)؛ من أجاب منهن على ذلك في خانة (نعم)، وعددهن (120) مبحوثة، ونسبتهن (80%)، يليها من المبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حد ما) بلغ عددهن (30) مبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (20%)، بينما جاءت الإجابة (صفرية) في (لا).

ب. الفقرة الثانية: من التساؤل الأول: من بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح عوامل خاصة بأسرة صاحبة المشروع: يتضح أن النسبة الأكبر من المبحوثات، جاءت في المرتبة الأولى والتي يرن فيها أن (ازدياد دخل الأسرة)، جاءت في خانة (نعم)، وعددهن (134) مبحوثة، ونسبتهن (89.34%)، يليها من

المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (09) مُبحوثات، ونسبتهن المئوية قدرها (06%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (07) مُبحوثات، ونسبة (6.66%). أما في المرتبة الثانية: جاءت أعلى نسبة من المُبحوثات في خانة (تحسن مستوى معيشة الأسرة)، في خانة (نعم)، وعددهن (133) مُبحوثة، ونسبتهن (88.66%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (15) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (10%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (02) مُبحوثات، ونسبة (1.34%). أما الخانة التي جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة: من يرن فيها (التشجيع والدعم المقدم من قبل الأسرة)، في خانة (نعم)، وعددهن (125) مُبحوثة، ونسبتهن (83.34%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (17) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (11.33%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (08) مُبحوثات، ونسبة (5.33%).

— الفقرة الثالثة: من التساؤل الأول: من بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح عوامل تساعد على دعم، وتمويل المشروع من قبل أحد أفراد المجتمع: يتبين أن المرتبة الأولى: والتي حظيت بأعلى نسبة منها جاءت في خيار (الدعم المعنوي والتشجيع)؛ في خانة (نعم)، وعددهن (140) مُبحوثة، ونسبتهن (93.33%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (10) مُبحوثات، ونسبتهن المئوية قدرها (6.67%)، بينما جاءت الإجابة (صفرية) في خانة (لا). بينما المرتبة الثانية: والتي يرن فيها أن (المساعدة في رعاية الأطفال)، أن أعلى نسبة جاءت في خانة (نعم)، وعددهن (105) مُبحوثة، ونسبتهن (70%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (لا) بلغ عددهن (45) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (30%)، بينما جاءت الإجابة (صفرية) في الخيار (إلى حدٍ ما). أما في المرتبة الثالثة: جاءت أعلى نسبة من المُبحوثات في خانة (المساعدة في تسويق البضائع)، في خانة (نعم)، وعددهن (103) مُبحوثة، ونسبتهن (68.67%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (43) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (28.67%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (04) مُبحوثات، ونسبة (2.66%). في حين جاء في المرتبة الرابعة: أعلى نسبة من المُبحوثات في خانة (الإقبال على شراء البضائع)، في خانة (نعم)، وعددهن (90) مُبحوثة، ونسبتهن (60%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابن بإجابة (إلى حدٍ ما) بلغ عددهن (40) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (26.67%)، أما أقل الإجابات فجاءت في الخيار (لا)، والتي بلغ عددهن (20) مُبحوثة، ونسبة (13.33%). أما الخانة التي جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة: من يرن فيها (إعطاء مبلغ من المال لدعم المشروع الصغير)، جاءت في خانة (نعم)، وعددهن (80) مُبحوثة، ونسبتهن (53.34%)، يليها من المُبحوثات اللاتي أجابتهن مطابقة في الخانتين (إلى حدٍ ما)، (لا) بلغ عددهن (35) مُبحوثة، ونسبتهن المئوية قدرها (23.33%).

ونتيجة التساؤل الأول: بينت إجابات المُبحوثات من النساء رائدات المشروعات الصغيرة حول الواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعاتها الصغير، أن هناك مجموعة العوامل الخاصة بها تمثلت في: الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة، وحب العمل والإنتاج، وتكوين علاقات جيدة مع الآخرين والتعامل مع الناس، والرغبة في بناء المجتمع، ومساعدة الآخرين؛ بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى خاصة بأسرة صاحبة المشروع؛ تمثلت في: ازدياد دخل الأسرة، وتحسن مستوى معيشة الأسرة، والتشجيع والدعم المقدم من قبل الأسرة؛ وعوامل ثلاثة تساعد على دعم وتمويل المشروع من قبل أحد أفراد المجتمع تمثلت في: إعطاء مبلغ من المال لدعم المشروع الصغير، والإقبال على شراء البضائع، والدعم المعنوي والتشجيع، والمساعدة في تسويق البضائع، والمساعدة في رعاية الأطفال. هذه العوامل جميعها ساعدت المرأة صاحبة المشروع الصغير على القيام به وتطويره، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة هاجر أحمد الشريف، وآخرون. (2019).

- ثالثاً: بيانات تتعلق بأنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق:

- التساؤل الثاني: ما أنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق؟

جدول رقم (3) يوضح إجابات عينة الدراسة حول أنواع المشروعات الصغيرة:

ت	نوع المشروع	تكرار	النسبة المئوية
أ	صناعة الحلويات والمعجنات وبيعها	60	40.00%
ب	مزين للنساء	10	6.67%
ج	تجهيز الحفلات	09	6.00%
د	توصيل طلبيات	15	10.00%
هـ	خياطة (حياكة) وتطريز	20	13.33%
و	بعض المشغولات الحرفية	36	24.00%
	المجموع	150	100%

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق، وقد تنوعت بين عدة أنواع؛ حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من إجابات المبحوثات جاءت في فئة (صناعة الحلويات والمعجنات وبيعها)، بواقع (60) مفردة، مثلن ما نسبته (40%) من إجمالي العينة، أما الإجابة الثانية جاءت في فئة (بعض المشغولات الحرفية)، بواقع (36) مفردة، وبنسبة مئوية قدرها (24%)، تليها فئة (خياطة "حياكة" وتطريز)، بواقع (20) مفردة، مثلن ما نسبته (13.33%)، ثم فئة (توصيل طلبيات)، بواقع (15) مفردة، مثلن ما نسبته (10%)، وخانة (مزين للنساء)، بواقع (10) مفردات، مثلن ما نسبته (6.67%)، ويأتي أخيراً فئة (تجهيز الحفلات)، بواقع (9) مفردات، مثلن ما نسبته (6.00%).

وعليه؛ فإن نتيجة التساؤل الثاني تبين رأي النسبة الغالبة من المبحوثات فيما يتعلق بأنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة رائدة المشروع الصغير في مدينة طبرق، أن (صناعة الحلويات والمعجنات وبيعها) هو النوع الذي حظي بأكبر نسبة وهذا المشروع يلعب دوراً هاماً لدى النساء نظراً لقيامه حتى داخل سكنها؛ بالإضافة إلى المشروعات الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه؛ وتتفق نتيجة هذا التساؤل مع دراسة محمد الشويرف، وآخرون. (2019) التي جاء في أحد نتائجها أن المشروعات الصغيرة الفردية (مثل المشروعات المذكورة في الجدول أعلاه)، هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا، وتضم أعداداً كبيرة من القوى العاملة منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.

- رابعاً: بيانات تتعلق بأهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق:

- التساؤل الثالث: ما أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق؟

جدول رقم (4) يوضح إجابات عينة الدراسة أن من أهم الركائز: (كيفية ظهور المشروع):

ت	كيفية ظهور فكرة المشروع	تكرار	النسبة المئوية
أ	فكرة شخصية	105	70.00%
ب	اقتراح من أحد الأصدقاء أو الأقارب	15	10.00%
ج	نتيجة دراسة احتياجات السوق المحيط بي	30	20.00%
	المجموع	150	100%

الفقرة الأولى: من التساؤل الثالث: والتي توضح من خلال عرض بيانات الجدول أعلاه، حول أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق: (كيفية ظهور المشروع)، يتضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة قد أجابن بالتأكيد أن كيفية ظهور فكرة المشروع الذي قمن به هو (فكرة شخصية)، وبلغ عددهن (105) مبحوثة، مثلن ما نسبته (70%)، من إجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن فكرة ظهور المشروع جاءت من (نتيجة دراسة احتياجات السوق المحيط بها)، قد بلغ عددهن (30) مبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (20%)؛ أما اللاتي أجابن بأنهن فكرة ظهور المشروع جاءت عن طريق (اقتراح من أحد الأصدقاء أو الأقارب)، بلغ عددهن (30) مبحوثة وبنسبة مئوية مقدارها (20%)، وهي قليلة مقارنة بسابقتها، ونتيجة هذه الجزئية من التساؤل الثالث تشير إلى أن من أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق؛ كيفية ظهور المشروع، والتي جاءت متنوعة بين فكرة شخصية،

وعن طريق من أحد الأصدقاء أو الأقارب، أو نتيجة دراسة احتياجات السوق المحيط بصاحبة المشروع الصغير.

جدول رقم (5) يوضح إجابات عينة الدراسة أن من أهم الركائز: (كيفية التسويق للمشروع):

ت	كيفية التسويق للمشروع	تكرار	النسبة المئوية
أ	عن طريق الإنترنت	75	50.00%
ب	عن طريق الأقارب	27	18.00%
ج	عن طريق الأصدقاء	24	16.00%
د	عن طرق زملاء العمل	24	16.00%
	المجموع	150	100%

— الفقرة الثانية: من التساؤل الثالث: والتي توضح من خلال عرض بيانات الجدول أعلاه، حول أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق: (كيفية التسويق للمشروع)، يتضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة قد أجابن بالتأكيد أن تسويق المشروع الخاص بهن جاء عن طريق (الإنترنت)، وبلغ عددهن (75) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (50%)، من أجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن تسويق المشروع جاء عن طريق (الأقارب)، وقد بلغ عددهن (27) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (18%)؛ أما اللاتي أجابن بالتساوي في أن تسويق مشروعهن جاء عن طريق (الأصدقاء) أو (زملاء العمل)، بلغ عددهن (24) مُبحوثة وبنسبة مئوية مقدارها (16%)، ونتيجة هذه الجزئية من التساؤل الثالث تكشف أن من أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق؛ كيفية تسويق المشروع، والتي جاءت متنوعة عن طريق الإنترنت، الأقارب، والأصدقاء، زملاء العمل.

جدول رقم (6) يوضح إجابات عينة الدراسة أن من أهم ركائز: (جود حساب خاص بالمشروع):

ت	وجود حساب خاص بمشروعك	تكرار	النسبة المئوية
أ	نعم	55	36.67%
ب	لا	95	63.33%
	المجموع	150	100%

— الفقرة الثالثة: من التساؤل الثالث: والتي توضح من خلال عرض بيانات الجدول أعلاه، حول أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق: (جود حساب خاص بالمشروع)، يتبين أن النسبة الأكبر والتي فاقت نصف عينة الدراسة، قد أجابن بالنفي في خانة (لا) بأنهن لا يوجد حساب خاص بالمشروع، وبلغ عددهن (95) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (63.33%)، من أجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن لديهن حساب خاص بالمشروع، في خانة (نعم)، والذي بلغ عددهن (55) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (36.67%) من أجمالي العينة؛ ونتيجة هذه الجزئية من التساؤل الثالث توضح أن من أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق؛ وجود حساب خاص بالمشروع، والتي جاءت من وجهة نظر نسبة كبيرة أنه ليس لديهن حساب خاص بالمشروع، وإنما يتعاملن بطريقة الدفع نقدي.

جدول رقم (7) يوضح إجابات عينة الدراسة أن من أهم ركائز: (نوع العقار الخاص بالمشروع):

ت	نوع العقار	تكرار	النسبة المئوية
أ	ملك	100	66.67%
ب	إيجار	50	33.33%
	المجموع	150	100%

الفقرة الرابعة: من التساؤل الثالث: والتي توضح من خلال عرض بيانات الجدول رقم (7)، حول أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة في مدينة طبرق: تحديد (نوع العقار خاص بالمشروع)، يتبين أن النسبة الأكبر والتي بلغت ثلثي عينة الدراسة، قد أجابن بأن العقار ملكاً لهن في خانة (ملك)، وبلغ عددهن (100) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (66.67%)، من إجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن العقار الخاص بالمشروع الذي يقمن به هو إيجار، في خانة (إيجار)، والذي بلغ عددهن (50) مُبحوثة، ونسبة مئوية مقدارها (33.33%) من إجمالي العينة؛ ونتيجة هذه الجزئية من التساؤل الثالث توضح أن من أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة في مدينة طبرق؛ وجود عقار خاص بالمشروع، والتي جاءت من وجهة نظر نسبة كبيرة أنه لديهن عقار ملك خاص بالمشروع الذي يقمن به، وأجابت نسبة لا بأس أن هذا العقار هو جزء من السكن الذي تقيم فيه صاحبة المشروع الصغير.

جدول رقم (8) يوضح إجابات عينة الدراسة أن من أهم ركائز: (عدد العاملين بالمشروع):

ت	عدد العاملين بالمشروع	تكرار	النسبة المئوية
أ	من 1- 5 عاملين	90	60.00%
ب	من 6 - 10 عاملين	40	26.66%
ج	من 11 - 15 عامل	12	8.00%
د	أكثر من 15 عامل	08	5.34%
	المجموع	150	100%

الفقرة الخامسة: من التساؤل الثالث: والتي توضح من خلال عرض بيانات الجدول رقم (8)، حول أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة في مدينة طبرق: تحديد (عدد العاملين بالمشروع)، يتبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة، قد أجابن بأن عدد العاملين في المشروع الخاص بهن من (1 — 5) عاملين، وبلغ عددهن (90) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (60%)، من إجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن عدد العاملين في المشروع الخاص بهن يتراوح بين (6 — 10) عاملين، بلغ عددهن (40) مُبحوثة، ونسبة مئوية مقدارها (26.66%) من إجمالي العينة، في حين أن من كانت أجابتهن بعدد العاملين في المشروع الخاص بهن من (11 — 15) عامل، بلغ عددهن (12) مُبحوثة، مثلن ما نسبته (8%)، من إجمالي عينة الدراسة، يليها اللاتي أجابن بأن عدد العاملين في المشروع الخاص بهن أكثر من (15) عامل، بلغ عددهن (08) مُبحوثة، ونسبة مئوية مقدارها (5.34%) من إجمالي العينة؛ ونتيجة هذه الجزئية من التساؤل الثالث تبين أن من أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة في مدينة طبرق؛ عدد العاملين بمشروع النساء صاحبات هذه المشاريع يتراوح بين العامل وأكثر من خمسة عشر عامل، وهذا يدل على عمل مجموعة من الأشخاص من كلا الجنسين في هذا المشاريع والتي تعالج مشكلة البطالة، وأيضاً ذوي الدخل المحدود.

وهكذا فإن نتيجة التساؤل الثالث: تبين أن من أهم ركائز النهوض بالمشاريع الصغيرة للنساء رائدات هذه المشاريع في مدينة طبرق كيفية ظهور المشروع، والتسويق له، ووجود حساب وعقار خاص به، ووجود عدد من العاملين بالمشروع.

خامساً: بيانات تتعلق بالمُعوقات التي تواجه المرأة في تنفيذ مشروعاتها الصغير
- التساؤل الرابع: ما المُعوقات التي تواجه المرأة في تنفيذ مشروعاتها الصغير في مدينة طبرق؟
جدول رقم (9) يوضح إجابات عينة الدراسة على تتعلق المُعوقات:

ت	الفقرة	التكرار	%
17	مُعوقات إدارية		
أ	لا يوجد هيكل تنظيمي واضح لمشروعات	19	12.67%
ب	لا توجد لديك تخطيط مالي لمشروعك	28	18.67%
ج	لم تقم بعملية اختيار العاملين لديك بما يناسب طبيعة مشروعك	25	16.66%
د	عدم وجود سلطة على العاملين في مشروعك	10	6.67%
هـ	الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف للمشروع	50	33.33%
و	عدم مراعاة القوانين الإدارية لطبيعة مشروعك	18	12.00%
18	مُعوقات اقتصادية		
أ	طلب البنوك التجارية الضمانات عديدة للحصول على تمويل	34	22.66%
ب	عدم وجود محاسب مالي بشكل دائم لتسجيل البيانات المالية	38	25.34%
ج	عدم توفير رأس المال وتوفير المعلومات المناسبة لمشروعك	46	30.66%
د	عدم وجود دفاتر وسجلات في المشروعات الصغيرة	32	21.34%
19	مُعوقات تسويقية		
أ	لا تتوفر لديك معلومات كافية بالخطط التسويقية	25	16.67%
ب	لا تتوفر لديك معلومات كافية متعلقة بحجم الطلب على إنتاج مشروعك	20	13.33%
ج	عدم توفر انظمة توزيع متطورة في مشروعك	55	36.67%
د	لا تتوفر لديك الخبرة الكافية في لترويج مشروعك	35	23.33%
هـ	لا توجد لديك معلومات كافية عن الاسعار في السوق	15	10.00%
20	مُعوقات اجتماعية		
أ	الالتزامات العائلية	40	26.66%
ب	عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المشروعات الصغيرة	30	20.00%
ج	سلطة الأب وسيطرة الزوج	10	6.67%
د	العادات والتقاليد في المجتمع	15	10.00%
هـ	جميع ما سبق ذكره	55	36.67%
150	العدد		
%100	النسبة		
	المجموع		

تتضح من بيانات الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثات (عينة الدراسة) المتعلقة بالمشاور الخامس، والتساؤل الرابع؛ والخاص بمعرفة المُعوقات التي تواجه المرأة في تنفيذ مشروعاتها الصغير في مدينة طبرق؟، نجد أن جميع فقرات هذا التساؤل والتي عددها (04) فقرات، شملت المُعوقات (مُعوقات إدارية، اقتصادية، تسويقية، اجتماعية)، وبالنظر إلى كل فقرة نجد أن:

— الفقرة الأولى: فيما يتعلق بالمُعوقات الإدارية: نجد أن (الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف للمشروع) حظي بأعلى نسبة من إجابة المبحوثات وهي (33.33%)، وبواقع (50) مُبحوثة، تليها ظهور المُعوق الإداري (لا توجد لديك تخطيط مالي لمشروعك)، بنسبة (18.67%)، وبواقع (28) مُبحوثة، ثم يأتي المُعوق الإداري (لم تقم بعملية اختيار العاملين لديك بما يناسب طبيعة مشروعك)، بنسبة (16.66%)، وبواقع (25) مُبحوثة، ثم يأتي المُعوق الإداري (لا يوجد هيكل تنظيمي واضح لمشروعات)، بنسبة (12.67%)، وبواقع (19) مُبحوثة، ثم يأتي المُعوق الإداري (عدم مراعاة القوانين الإدارية لطبيعة مشروعك)، بنسبة (12%)، وبواقع (18) مُبحوثة، وأخيراً يأتي المُعوق الإداري (عدم وجود سلطة على العاملين في مشروعك)، بنسبة (6.67%)، وبواقع (10) مُبحوثة؛ وهكذا يتضح التنوع في المُعوقات الإدارية للمشروع.

— الفقرة الثانية: فيما يتعلق بالمُعوقات الاقتصادية: يتضح أن: (عدم توفير رأس المال وتوفير المعلومات المناسبة لمشروعك)، حظيت بأعلى إجابة من المبحوثات بواقع (46) مُبحوثة، وبنسبة (30.66%)، يليها من جاءت إجابتهن في المُعوق الاقتصادي (عدم وجود محاسب مالي بشكل دائم لتسجيل البيانات المالية)،

بواقع (38) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (25.34%)، ثم يأتي من جاءت إجابتهن في المُعوق الاقتصادي (طلب البنوك التجارية الضمانات عديدة للحصول على تمويل)، بواقع (34) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (22.66%)، أخيراً يأتي المُعوق الاقتصادي (عدم وجود دفاتر وسجلات في المشروعات الصغرى)، بواقع (32) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (21.34%)، وهكذا يتضح التنوع في المُعوقات الاقتصادية التي تواجه النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.

— الفقرة الثالثة: فيما يتعلق بالمُعوقات التسويقية: يتضح أن: (عدم توفر أنظمة توزيع متطورة في مشروعاتك)، حظي بأعلى إجابة من المُبحوثات بواقع (55) مُبحوثة، وبنسبة (36.67%)، يليها من جاءت إجابتهن في المُعوق التسويقي (لا تتوفر لديك الخبرة الكافية في لترويج مشروعاتك)، بواقع (35) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (23.33%)، ثم يأتي من جاءت إجابتهن في المُعوق التسويقي (لا تتوفر لديك معلومات كافية بالخطط التسويقية)، بواقع (25) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (16.67%)، ثم يأتي من جاءت إجابتهن في المُعوق التسويقي (لا تتوفر لديك معلومات كافية متعلقة بحجم الطلب على إنتاج مشروعاتك)، بواقع (20) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (13.33%)، أخيراً يأتي المُعوق التسويقي (لا توجد لديك معلومات كافية عن الاسعار في السوق)، بواقع (15) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (10%)، وهكذا يتضح التنوع في المُعوقات التسويقية التي تواجه النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق، والتي تُعدُّ أساس أي عملية إنتاجية.

— الفقرة الرابعة والأخيرة: والتي تتعلق بالمُعوقات الاجتماعية: تكشف لنا إجابات المُبحوثات عينة الدراسة وجود مجموعة من المُعوقات الاجتماعية التي تقف حائلاً أمام مشروعاتها الصغرى، نذكرها في الآتي: أن: (جميع ما سبق ذكره)، من مُعوقات اجتماعية ذكرت في الجدول أعلاه، والتي حظيت بأعلى إجابة من المُبحوثات بواقع (55) مُبحوثة، وبنسبة (36.67%)، يليها من جاءت إجابتهن في المُعوق الاجتماعي (الالتزامات العائلية)، بواقع (40) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (26.66%)، ثم يأتي من جاءت إجابتهن في المُعوق الاجتماعي (عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المشروعات الصغرى)، بواقع (30) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (20%)، ثم يأتي من جاءت إجابتهن في المُعوق الاجتماعي (العادات والتقاليد في المجتمع)، بواقع (15) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (10%)، أخيراً يأتي المُعوق الاجتماعي (سلطة الأب وسيطرة الزوج)، بواقع (10) مُبحوثة، وبنسبة مئوية مقدارها (6.67%)، وهكذا يتضح التنوع في المُعوقات الاجتماعية التي تواجه النساء رائدات المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق، والتي تُعدُّ أساس الغطاء الاجتماعي للبيئة المجتمعية التي تقطن فيها المرأة والتي تتشكل عن طريق النسيج الاجتماعي ذو العلاقات المتعددة فيه.

وعليه فنتيجة التساؤل الرابع: توضح بوجود مجموعة من المُعوقات التي تواجه المرأة رائدة المشروع الصغرى في تنفيذ مشروعاتها في مدينة طبرق، منها المُعوقات الإدارية واقتصادية، وتسويقية، واجتماعية، وتتفق نتيجة هذا التساؤل مع دراسة محمد واصل. (2020)، دراسة هاجر أحمد الشريف، وآخرون. (2019م)، دراسة (Kesale). (2017)، دراسة أميرة علي مفتاح. (2008)، دراسة (Science Direct) (ساينس دايركت). (2014).

● التوصيات والمقترحات:

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات هي:

1. وضع برامج مناسبة لتمويل وإقراض المستثمرين في المشروعات الصغيرة في موازنات الدولة.
- 2— العمل على تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة بكافة الطرق والوسائل التي تمكنها من النمو والتطور والاستمرار في بيئة الأعمال الليبية عامة، ومدينة طبرق خاصة.
- 3- نشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة وتبيان دورها في الرفع الاقتصادي المحلي والوطني.
- 4— ضرورة ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة، مثل الصيغة الإسلامية.
5. العمل على توفير حاضنات الأعمال والتي تعتبر المكان المناسب لنمو وتطور المشروعات الصغيرة بكافة أشكالها بصورة سليمة تمكن من إقامة قاعدة لبناء اقتصاد إنتاجي محلي.

6. توفير البيانات التي تساعد في دعم الأنشطة التسويقية، وتحفيز إدارات المشروعات الصغيرة على الاهتمام بوضع الدفاتر والسجلات المحاسبية وأعداد القوائم المالية بالخصوص.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد الشميمري، وفاء المبيريك. (2010)، مبادئ ريادة الأعمال "المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين، دار العبيكان، الرياض - السعودية.
2. أحمد يوسف العبيدي وآخرون. (2017)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأساس للحد من مشاكل البطالة في ليبيا دراسة نظرية تحليلية، شركة المدينة البيضاء للطباعة والنشر، البيضاء - ليبيا.
3. أسماعيل على سعد (1995)، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر.
4. المشوخي محمد سليمان. (2002)، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.
5. عبد المطلب عبد الحميد. (2009)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر.
6. عبدالله عامر الهمال. (2003)، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، الطبعة الثالثة.
7. فلاح حسن الحسيني. (2006)، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
8. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي. (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
9. ماجدة العطية. (2012)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
10. منى قاسم. (2004)، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الرابعة، مصر.
11. ناصر ثابت. (1984)، أضواء على الدراسة الميدانية، مكتبة الفلاح، الكويت.
- ثانياً: الدوريات العلمية:
12. الجوهره ناصر عبدالعزيز الهزاني. (2003)، "دور حاضرات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة"، مجلة الخدمة الاجتماعية، تصدر عن جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض - السعودية.
13. الصادق أمحمد عبد الله. (2016)، "الإشكاليات والمعونات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد (03)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.
14. بسام سمير الرميدي. (2018)، "تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب استراتيجية مقترحة للتحسين"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد (06)، جامعة الوادي، الجزائر.
15. بيان حرب. (2006)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد (02)، سوريا.
16. شاهدة أحمد علي العزب. (2022)، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمايط"، المجلة العلمية لكلية الآداب، المجلد (11)، العدد (02)، جامعة دمايط، مصر.
17. طارق الهادي العربي، أمحمد محمد أمحمد. (2017)، "فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للحالة الليبية خلال الفترة (2012 - 2007)"، مجلة الأستاذ، العدد (13)، نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، ليبيا.
18. عبد الفتاح المالطي، مخاوف ومحمد. (2015)، "الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد - ليبيا.
19. عريب عبد الرحمن الوليدات وأمل محمد علي الخاروف. (2019)، "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (46)، العدد (1)، تصدر عن الجامعة الأردنية، مادياً - الأردن.
20. عودة جميل الفليت. (2011)، "المشاريع الصغرى في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الجامعة الإسلامية بقطاع غزة، المجلد التاسع، العدد الثاني، تصدرها عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، فلسطين.
21. مالكوم جليز، وآخرون (1995)، ترجمة طه منصور وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض - السعودية.
22. محمد بن موسى القحطاني. (2019)، "العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب كلية العلوم الاجتماعية"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد العشرون، كلية البنات للأدب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة - مصر.

23. محمد العمري. (2012)، " عقبات في طريق المشروعات الصغيرة في ليبيا وآليات معالجتها"، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة الزيتونة، ليبيا.
24. محمد رسلان، عبد الكريم نصر. (2016)، "واقع ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، العدد (23)، فلسطين.
25. محمد شحاتة واصل. (2020)، " معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة طبرق"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (26)، تصدر عن كلية الآداب - جامعة القاهرة، مصر.
26. هشام عدنان لايقة. (2013)، "دراسة ميدانية لواقع المشكلات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن ومدى وجود تشبيك فيما بينها". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (35)، العدد (8)، اللاذقية - سوريا.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

27. أميرة على مفتاح. (2008)، "معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، (رسالة ماجستير)، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي، ليبيا.
28. أميرة محمد الحموري. (2016)، "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، الخرج - السعودية.
29. عهود بنت طلال. (2011)، "إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية"، (رسالة ماجستير)، قسم السكن وإدارة المنزل، كلية الفنون والتصميم الداخلي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية.
30. محمود سلامة سليمان الجويلف. (2013)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم"، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
31. ونيس محمد البرعشي. (2014)، "معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها"، (رسالة ماجستير)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

رابعاً: المؤتمرات العلمية والتقارير:

32. جمال بن ساسي. (2019)، "دراسة العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشاريع الصغرى والمتوسطة"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراته - 21 سبتمبر، مصراته - ليبيا.
33. المهدي المبروك القطيط، طه أحمد الجهيمي. (2019)، "دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراته - 21 سبتمبر، مصراته - ليبيا.
34. سميرة حسين أوصيلة، أسمايل محمد الطوير. (2019)، "واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراته - 21 سبتمبر، مصراته - ليبيا.
35. عبد الله مفتاح الشويرف. (2019)، "نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية ودورها في تحقيق ريادة الأعمال للمشاريع الصغرى والمتوسطة"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراته - 21 سبتمبر، مصراته - ليبيا.
36. عبود كنجو. (2007)، "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية"، وقائع المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن.
37. علي نور الدين، وآخرون. (2017)، "تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة"، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة سبها، ليبيا.
38. محمد عمر الشويرف وآخرون. (2019)، "المشاريع الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصرته - ليبيا.
39. محمد مفتاح الفطيمي، عبد الحكيم محمد مصلي. (2019)، "مدى تأثير المعلومات الحاسوبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشاريع الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصرته - ليبيا.
40. ناجم محمد أبوخويط، وآخرون. (2023)، "دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التقليل من حجم البطالة في ليبيا"، ورقة بحثية قدمت بالمعهد العالي للعلوم والتقنية لبلديتي يفرن والقلعة بجبل الغربي - ليبيا.
41. هاجر الشريف، وعلي تيك، وخيرية شيش. (2019)، "ريادة النساء للمشاريع الصغرى في مدينة مصراته"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراته - 21 سبتمبر، مصراته - ليبيا.
42. وزارة التخطيط (2012)، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012.

خامساً: مواقع الأنترنت:

43. عامر خربوطي، (2018). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، <https://svuonline.org/ar/>.

سادساً: المراجع الإنجليزية:

44-M.Kesale, Anosisye (2017). Barriers Facing Startup Small and Medium Enterprises (SMEs) In Accessing External Capital in Tanzania, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7(3),

45-Olosutean Martin, Angela, (2011), Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprises Une analyse des populations d'entreprises innovantes, Thèse du Doctorat, Université D'orléans, France.

46-Science Direct: "Risk management in small construction projects in Singapore: status barriers and impact" International journal of project management construction Department National University of Singapore 2014AD Available onI in eat www.Sciencedirect.com.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

الملاحق:
استمارة الاستبيان:

أولاً: البيانات الأولية:

1. العمر: من 20-30 ()، من 31-40 سنة ()، من 41 سنة - فأكثر () .
2. المستوى التعليمي: تقرأ وتكتب ()، ابتدائي ()، إعدادي ()، ثانوي ()، جامعي ()، ما فوق الجامعي () .
3. الحالة الاجتماعية: أنسة (عزباء) ()، متزوجة ()، مطلقة ()، أرملة () .
4. مجال عمل المشروع: حرفي ()، صناعي ()، تجاري () .
5. طبيعة عملك قبل المشروع: ربة بيت ()، موظفة قطاع خاص ()، موظفة حكومية () .
6. معدل الدخل الشهري للمشروع: (300-650) دينار ()، (651-1000) دينار ()، أكثر من (1000) دينار- () .

7. هل يوجد ترخيص رسمي للمشروع: نعم ()، لا () .
- ثانياً: بيانات تتعلق بالواقع، والعوامل التي ساعدت المرأة على إنشاء مشروعها الصغير:**
8. العوامل الخاصة بصاحبة المشروع:
- أ. الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ب. حب العمل والإنتاج: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ج. تكوين علاقات جيدة مع الآخرين والتعامل مع الناس: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- د. الرغبة في بناء المجتمع، ومساعدة الآخرين: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
9. عوامل خاصة بأسرة صاحبة المشروع:
- أ. ازدياد دخل الأسرة: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ب. تحسن مستوى معيشة الأسرة: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ج. التشجيع والدعم المقدم من قبل الأسرة: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
10. عوامل تساعد على دعم وتمويل المشروع من قبل أحد أفراد المجتمع المحيط بصاحبة المشروع:
- أ. إعطاء مبلغ من المال لدعم المشروع الصغير: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ب. الإقبال على شراء البضائع: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ج. الدعم المعنوي والتشجيع: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- د. المساعدة في تسويق البضائع: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- هـ. المساعدة في رعاية الأطفال: نعم ()، أحياناً ()، لا () .
- ثالثاً: بيانات تتعلق بأنواع المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة في مدينة طبرق:**
11. ما نوع المشروع الذي يمتلكه: أ. صناعة الحلويات والمعجنات وبيعها ()، ب. مزين للنساء ()، ج. تجهيز الحفلات ()، د. توصيل طلبات ()، هـ. خياطة (حياكة) وتطريز ()، و. بعض المشغولات الحرفية () .
- ز. أخرى تذكر.....

رابعاً: أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في مدينة طبرق:

12. كيفية ظهور فكرة المشروع: أ. فكرة شخصية ()، ب. اقتراح من أحد الأصدقاء أو الأقارب ()، ج. نتيجة دراسة احتياجات السوق المحيط بي ()، د. أخرى تذكر.....
13. تسويق مشروعك: أ. عن طريق الأنترنت ()، ب. عن طريق الأقارب ()، ج. عن طريق الأصدقاء ()، د. عن طرق زملاء العمل ()، هـ. أخرى تذكر.....

14. هل لديك حساب خاص بمشروعك: نعم ()، لا () .
 15. العقار الخاص بمكان المشروع: ملك ()، إيجار () .
 16. عدد العاملين بالمشروع: من 1- 5 عاملين ()، من 6 - 10 عامل ()، من 11 - 15 عامل ()، أكثر من 15 عامل () .
 - خامساً: بيانات تتعلق بالمُعوقات التي تواجه المرأة في تنفيذ مشروعها الصغير في مدينة طبرق:
 17. مُعوقات إدارية:
 - أ. لا يوجد هيكل تنظيمي واضح لمشروعات () .
 - ب. لا توجد لديك تخطيط مالي لمشروعك () .
 - ج. لم تقم بعملية اختيار العاملين لديك بما يناسب طبيعة مشروعك () .
 - د. عدم وجود سلطة على العاملين في مشروعك () .
 - هـ. القشل في التعرف على نقاط القوة والضعف للمشروع () .
 - و. عدم مراعاة القوانين الإدارية لطبيعة مشروعك () .
 18. مُعوقات اقتصادية:
 - أ. طلب البنوك التجارية الضمانات عديدة للحصول على تمويل () .
 - ب. عدم وجود محاسب مالي بشكل دائم لتسجيل البيانات المالية () .
 - ج. عدم توفير رأس المال وتوفير المعلومات المناسبة لمشروعك () .
 - د. عدم وجود دفاتر وسجلات في المشروعات الصغرى () .
 19. مُعوقات تسويقية:
 - أ. لا تتوفر لديك معلومات كافية بالخطط التسويقية () .
 - ب. لا تتوفر لديك معلومات كافية متعلقة بحجم الطلب على انتاج مشروعك () .
 - ج. عدم توفر أنظمة توزيع متطورة في مشروعك () .
 - د. لا تتوفر لديك الخبرة الكافية في لترويج مشروعك () .
 - هـ. لا توجد لديك معلومات كافية عن الاسعار في السوق () .
 20. مُعوقات اجتماعية:
 - أ. الالتزامات العائلية () .
 - ب. عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المشروعات الصغرى () .
 - ج. سلطة الأب وسيطرة الزوج () .
 - د. العادات والتقاليد في المجتمع () .
 - هـ. جميع ما سبق ذكره () .
- انتهت الأسئلة
- (شاكرين لكن مسبقاً إجاباتكن على الاستبيان)